مجلة مينا للدراسات الاقتصادية
المجلد 02/العدد 03 (2019) ، ص ص. 125 - 143

تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في التخفيف من ظاهرة الفقر في الجزائر

Evaluation of the Effectiveness of Economic Policies About Decreasing Poverty in Algeria

بديار أمينة[1]، د. مغتات صابرينة[2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، clairance-89@hotmail.com

[2] المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، sabrinemortet@gmail.com

ملخص:

تعددت تجارب الدول في مجال مكافحة ظاهرة الفقر، باعتبارها ظاهرة عالمية لم تسلم منها معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، والجزائر باعتبارها إحدى الدول التي عانت من هذه المشكلة طويلا لم تدخر جهدا في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال تنفيذ سياسات متعددة تباينت نتائجها بتباين ظروف إعداد وتنفيذ هذه السياسات، ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو المنفذ خلال الفترة 2005 – 2009،والبرنامج الخماسي المنفذ خلال الفترة 2010- 2014 أحدث هذه السياسات وبذلك يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في التخفيف من ظاهرة الفقر في الجزائر. توصلت الدراسة من خلال الأرقام إلى أن الجزائر تمكنت من تخفيض معدلات الفقر ولو بشكل نسبي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي وهذا ما يؤكد فعالية هذه السياسة في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 و2014.

كلمات مفتاحية: البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي للتنمية، الفقر، الفعالية.

Abstract:

Algeria has been a country that has suffered from this problem for a long time. It has spared no effort to combat this phenomenon through the implementation of various policies whose results varied according to the circumstances of the situation. This program is designed to assess the effectiveness of economic policies in alleviating poverty in Algeria. The study found that Algeria has managed to reduce poverty rates even if it is relatively through economic recovery programs. This confirms the effectiveness of this policy in alleviating poverty in Algeria for the period 2005-2014.

Keywords: Supplementary Program to Support Growth, Five-Year Program for Development, Poverty, effectiveness .

المنارة للاستشارات
ww

1. مقدمة:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث أنه من بين 6 مليار نسمة من إجمالي عدد سكان العالم يعيش 2.8 مليار نسمة منهم على أقل من 2دولار يوميا و1.2 مليار نسمة يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا في اليوم، وفي سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيدا على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية، والجزائر لم تهتم كثير بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2000/2004** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005/2009**،وبعده البرنامج الخماسي **2010-2014** من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة الفقر مما فتح المجال للتساؤل عن واقع الفقر في الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية، وما مدى فعالية هذه البرامج وآثارها على هذه الظاهرة.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى فعالية برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟ وماهي آثارها على معدلات الفقر في الجزائر؟

1.1. فرضية الدراسة

هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر من البرامج التنموية في التخفيف من ظاهرة الفقر.

2.1. أهداف الدراسة

- تقييم شامل لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية (رفع معدل النمو، تخفيض معدل البطالة) .

- توضيح الأهداف والغايات المندرجة ضمن برنامج أهداف الألفية الانمائية للأمم المتحدة ودرجة التقدم في تجسيد هدف مكافحة الفقر في الجزائر.

3.1. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف ظاهرة الفقر في الجزائر من حيث أسبابها واستراتيجيات مكافحتها .وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

المحور الأوّل: ظاهرة الفقر في الجزائر: مقاربة مفاهيمية نظرية.

المحور الثاني: واقع الفقر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية للفترة 2001-2014 في التخفيف من ظاهرة الفقر.

2. ظاهرة الفقر في الجزائر: مقاربة مفاهيمية نظرية.

1.2مفهوم الفقر في الجزائر:

إنّ مفهوم ظاهرة الفقر يتسع بفعل تعدد الزوايا التي يتم من خلالها النظر لهذه الظاهرة التي تأخذ بدورها أبعادا اجتماعية واقتصادية وسياسية، فمن وجهة نظر علماء الاجتماع الفقر «هو ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات، وتعكس حالة المجموعة الأقل حظا بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها» بينما ينظر لها الاقتصاديون على أنها «تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة» في حين عرفها البنك الدولي على أنها « نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواء في نقص ادلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية».

1.1.2 تعريف الفقر في الجزائر:

تنوعت الأدبيات في تعريف الفقر بصفة عامة، ويمكن عرض تعريفات بعض الباحثين للفقر فيما يلي:

حسب Lipton: يرى أن" في أي وقت، يعد الشخص فقيرا، إذا وفقط إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية " [1].

حسب **Hans Singer:** يعرف الفقر على "أنه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها، لكن سهل علينا مخاطبتها، وهو يشبه الفقر بالزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها"[2].

أما Fields(1994) فحاول اعطاء تعريف دقيق ومفصل للفقر، إذ عرفه على أنه: عدم مقدرة وعدم امكانية الفرد أو العائلة من الحصول على موارد قاعدية واجبة لإشباع الحاجيات الأساسية[3].

في حين A.K.Sen هو اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998،عرف الفقر ب: "هو حالة الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من دخل عالي".[4]

المنارة للاستشارات
ww

إنّ التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر في الجزائر يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية، وعلى أساس ذلك يعرف الفقر على أنه" **الحرمان المادي من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الانسانية والذي تتجلى أبرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني ،وفقدان المقدرة على مواجهة الحالات الطارئة كالمرض والبطالة والاعاقة والأزمات والكوارث المستدامة بالإضافة إلى الجوانب المادية للفقر في الجزائر، فإن له أبعاد غير مادية « كافتقار الانسان للعيش بحرية وكرامة، وعدم توفر الأمن والسلام وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية.**

2.1.2 تصنيفات ومؤشرات الفقر

أ. الفقر المطلق

يعتبر الفرد فقيرا مطلقا إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني.

ب. الفقر النسبي

يعتبر الفرد فقيرا نسبيا إذا قل معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل. وهنالك اختلاف على تحديد هذه القيمة حيث اعتبرها البعض متوسط الدخل القومي أو كنسبة من متوسط دخل أفقر 40% من الأسر في المجتمع. وتم تحديدها وفقا للدراسات والمسوحات الميدانية للدخل والانفاق التي تم اجراءها على مستوى كل دولة. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنه يتغير مع المتغيرات في تكاليف المعيشة ومستوى الدخل القومي في كل مكان وزمان.

ج. الفقر الريفي

ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصفه البعض بأنه ظاهرة ريفية، ويشكل فقراء الريف الغالبية العظمى من فقراء العالم ويعتمدون في توفير سبل عيشهم على الزراعة وصيد الأسماك. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية افتقار فقراء الريف للأصول الانتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيّدة، بالإضافة إلى افتقارهم لخدمات الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية.

المنارة للاستشارات
ww

د.الفقر الحضري: يعرف بأنه احدى الأزمات التي تعانيها المدن خاصة فيما يتعلق بسكانها من ذوي الدخول المنخفضة ويرتبط به بالحرمان من فرص عمل مستقرة، ومن فرص الاعداد والتأهيل العلمي والمعرفي والصحي[5].

ه.الفقر المدقع: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية لبقائه حيا ويستطيع مزاولة نشاطاته الاعتيادية.

و.الفقر النقدي: يمثل الفقر النقدي (الدخل أو المستوى المعيشي) نتيجة عدم كفاية الموارد، ويقاس الفقر النقدي على أساس الدخل والاستهلاك.

ي.الفقر البشري: يعرف على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية، كالرعاية الصحية، التعليم، الغذاء، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية[6].

أمّا عن مؤشرات قياس الفقر فنجد:

أ.مؤشر فجوة الفقر:

تعبر فجوة الفقر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، يقيس هذا المؤشر الفرق بين إجمالي دخل، والدخل الكلي لأولئك الفقراء، معبرا عنها كنسبة مؤوية من خط الفقر.

ب. مؤشر شدّة الفقر:

يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، كما يتم تقديره أيضا من خلال معامل جيني (Gini Coefficient) فكلما كانت قيمة المعامل صغيرة كلما انخفضت شدّة الفقر، و كلما كان المعامل كبيرا يعني ذلك عدم المساواة في توزيع الفقر وسط الفقراء وبالتالي زيادة شدة الفقر. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر إشارة إلى حالة المساواة التامة وبين الواحد الذي يعكس عدم عدالة توزيع الدخل بين الفقراء.

ج. مؤشر تعداد الرؤوس:

يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انتشار الفقر في المجتمع، ويتم حسابه من خلال قسمة عدد السكان الذين تقل دخولهم عن خط الفقر على إجمالي عدد السكان. وهو من أكثر مؤشرات الفقر استخداما في قياس الفقر.

المنارة للاستشارات
ww

2.2 أساليب مكافحة الفقر في الجزائر

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن البنك الدولي. لكن تبقى مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية، التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسات الكلية المناسبة، ومن خلال أحسن أدوات السياسات الكلية وأكثرها فعالية.

1.2.2 السياسات الاقتصادية والقضاء على الفقر

أ- سياسات الانفاق الحكومي:

في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام تأثير مباشر، بحيث يترتب عليه زيادة في الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد، يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ومن ثم يزداد الفقر، كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء ، تؤدي إلى زيادة الارتفاع في عدد الفقراء، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية، التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، وبالتالي ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم بشكل ايجابي على الفقراء.

ب- سياسات اصلاح النظام التعليمي و التدريبي:

إنّ عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، واقتصاد السوق، واقتصاد المعلومات، بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية ا رقية ذات مها ا رت عالية، وانتاجية مرتفعة، تجلب الأجور المرتفعة لذلك من المهم العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي، وتحسين في نوعية التعليم، ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، ويعتبر التدريب والتأهيل طريقة ناجحة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم، والمها ا رت، أحد الأسباب الرئيسية للفقر[7].

المنارة للاستشارات
ww

ج- سياسات التشغيل:

لقد أثبتت النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي 21 نقطة مئوية[8]، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي نقطة مئوية، وبالتالي انخفاض الفقر

د- سياسات الاستثمار في أ رس المال البشري:

يعرف أ رس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر **28**سنة وأكثر، حيث توضح النتائج أن زيادة رس المال البشري بنسبة دراسة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي **14**نقطة مئوية[9]، من هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم والصحة، هو استثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي، وتحسين الدخول.

هـ- تبني سياسة الاصلاح القطاع المالي :

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم، واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري، كلها سياسات تؤدى إلى التقليل من حدوث الفقر[10].

و- سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل:

حيث أن زيادة الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة يكون من خلال المدفوعات التحويلية، ودعم السلع والخدمات العامة، وتعتبر المبالغ التحويلية التي تقدمها الدولة إلى الأسر الفقيرة، وذوي المداخيل المنخفضة على شكل إعانات مالية شهرية، من أهم الوسائل المباشرة لمساعدة الفقراء ، وهناك العديد من الوسائل غير المباشرة التي يمكنها تخفيف حدّ ة معاناة الفقراء، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل توفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعمة، وكذلك تنفيذ المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية[11].

ي- سياسات التمويل الصغير :

أكدت معظم الدراسات أن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الايجابية على الأسر التي تتلقاها، بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم، إلى التخطيط المستقبلي، والاستفادة من تغذية أفضل، وتحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، ورفع المستوى الصحي والتعليمي لأطفالهم[12].

المنارة للاستشارات
ww

2.2.2 السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر

أ- شبكات الضمان الاجتماعي:

توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية، وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام فرصهم للحصول على استحقاقاتهم منها، عندما يعلمون بوجودها، كما توجد صعوبة القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في خضم الأزمات الاقتصادية كانت أو طبيعية، بالإضافة إلى نقص المعلومات، وعدم توفر الموارد المالية، والكوادر البشرية، الأمر الذي يعني أن تأسيس البنيات التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتا وتخطيطا.[13] وفي غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة في ظل الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية، وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى، يمثل السبيل الانجع لحماية الفقراء، حيث توفر هذه الشبكات آلية لتأمين الفقراء ، ضد انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المنخفضة والعوائد المرتفعة، هذا ما يرفع من إنتاجيتهم.

ب- برامج التحويلات النقدية والعينية :

تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل، ضد المخاطر طويلة المدى والمرتبطة بفقدان مصادر الدخول، وتمثل التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم على نظام المنح الدراسية للأسر الفقيرة، وعلى أنظمة التموين وبتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة، وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في وقت الأزمات.

3. واقع الفقر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر .

1.3 البرامج التنموية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر

1.1.3 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004) :

إنّ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية المؤسسات العمومية في مجلات مثل :الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان....إلخ[14]. ضمن هذا الاطار تم تقسيم برنامج الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية والجدول التالي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
ww

الجدول (01) :التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

القطاع / سنوات	2001	2002	2003	2004	للجموع	المجموع
1) اشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1 %
2)تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8 %
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4 %
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6 %
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100 %

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، 2011.

2.1.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى، حيث خصص لهذا البرنامج **60**مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى تحقيق الآتي:

الشكل (01) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009.

الوحدة: مليار دج

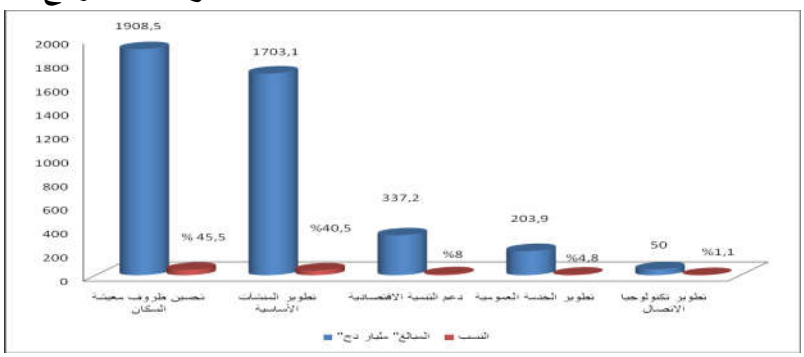

Source: ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010

3.1.3 البرنامج الخماسي لدعم التنمية (2010-2014)

يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بملغ يصل 286 مليار دولار أمريكي. يتضمن ثلاثة برامج تنموية كما يوضحه الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
ww

الجدول (02) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010- 2014)

الوحدة: مليار دج.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1.برنامج تحسين ظروف معيشة السكان - السكن - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الادارات العمومية - باقي القطاعات	9903 3700 1898 619 1800 1886	45.42
2.برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	38.52
3.برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة والتنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500 1000 2000 500	16.05

المصدر: مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

2.3 تطور الفقر في ظل البرامج التنموية

1.2.3 تطور الفقر في الجزائر في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)

إنّ تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

المنارة للاستشارات
ww

الشكل (02) : تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة (2001- 2005).

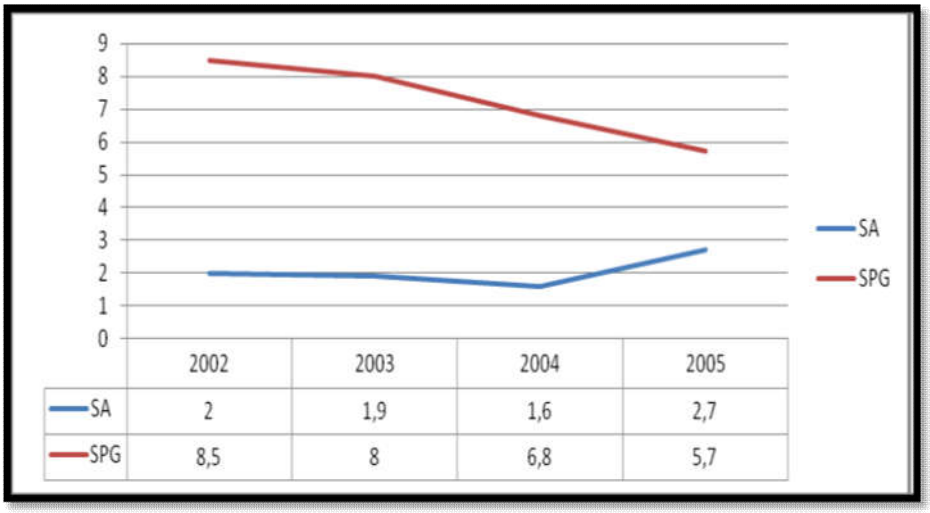

	2002	2003	2004	2005
SA	2	1,9	1,6	2,7
SPG	8,5	8	6,8	5,7

Source: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام SPG انخفاضا خلال من % 8.5 سنة 2002 إلى % 2.6 سنة 0222 ، وباستخدام خط الفقر الغذائي SA نجد أن خط الفقر المدقع انخفض من % 2.0سنة 2002 إلى % 2.7 عام 2005 وذلك ا راجع إلى :

– استمرار ارتفاع أسعار البترول، والى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للفترة (2001- 2005)،والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.

– تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2000 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي38.8 % من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر.

المنارة للاستشارات
ww

2.2.3 تطور الفقر في الجزائر في ظل البرنامجين التكميلي لدعم النمو والخماسي للتنمية (2014-2005)

إنّ النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 وتأكد خلال سنة 2011 ، والشكل التالي يوضح معدلات الفقر خلال هذه الفترة.

الشكل (03): معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2011

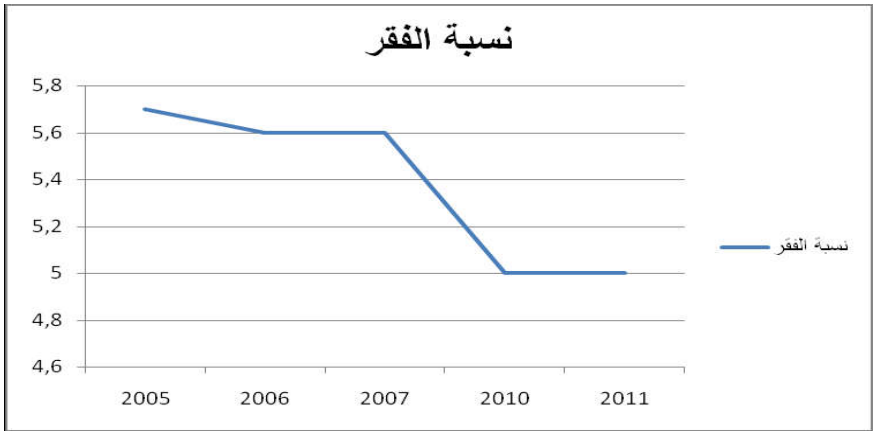

المصدر : تقرير التنمية البشرية،2008 .

4. تقييم فعالية السياسات الاقتصادية للفترة 2001-2014 في التخفيف من ظاهرة الفقر.

إنّ تحديد مدى فعالية البرامج في تخفيض نسبة الفقر، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن رفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة إلى تخفيض نسبة الفقر.

1.4 أثر تطبيق البرامج التنموية على معدل النمو الاقتصادي

إنّ الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.4 % في المتوسط خلال جميع فترات برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) ، كما يلاحظ أنه خلال فترة البرنامج الأوّل قد عرفت متوسط معدل نمو بلغ 5.4 %، في حين تراجع إلى حدود 3.6 % خلال فترة البرنامج الثاني، ليعود إلى للارتفاع ليبلغ مسجلا 4.4 %، ويعزى الانخفاض في فترة البرنامج

المنارة للاستشارات
ww

الثاني إلى الصدمة الخارجية سنة 2009 ، والركود الذي يعرفه قطاع المحروقات منذ سنة 2005 ، وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات، في ظل الأداء الضعيف للقطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي وعدم قدرتهما على تغطية الطلب الداخلي للسوق المحلية وهذا ما يفسر دوافع اللجوء للاستيراد لم واجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للقطاع الحكومي والعائلي.

بالنسبة للتنوع الاقتصادي خارج المحروقات يبقى جد محدود حيث أن قطاع الخدمات هو المستحوذ على المساهمة في هذا القطاع بنسبة 59 % مقابل 16% 15% و10% لقطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصناعة خارج المحروقات . وهذا ما يثبت عجز برامج الإنعاش الاقتصادي عن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد تنافسي قائم على التنوع القطاعي وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الجدول (03) : تطور معدل الناتج الداخلي الخام خلال برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014).

القطاع	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2001)	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	البرنامج الخماسي لدعم التنمية (2014-2010)	جميع البرامج (2014-2001)
المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	35.01	41.94	32.38	36.44
معدل النمو الحقيقي	3.55	1.18-	3-	0.21-
القطاعات الأخرى خارج المحروقات				

المنارة للاستشارات
ww

نسبة المساهمة في الناتج	57.04	51.86	61.38	56.88
معدل النمو الحقيقي	-	6.4	6.48	-
معدل نمو PIB	5.4	3.6	4.2	4.4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

2.4 أثر تطبيق البرامج التنموية على المستوى المعيشي

سجلت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان خلال الفترتين الثانية الثالثة تحسنا، لكن مستوى هذا التحسن أعلى خلال الفترة الثالثة، وهي الفترة التي ت ا زمنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي للفترة 2005-2012 ، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3.6 نقطة مئوية، إذ انتقل من 1.3 % خلال الفترة الأولى إلى 4.5 % خلال الفترة الثانية، والى 10.95 % للفترة الثالثة، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل التصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 5.4 % خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5.2 % خلال الفترة الثانية، والى 14.66 % خلال المرحلة الثالثة، كما ساهم انخفاض معدل التضخم خلال الفترة الثالثة في ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد، و بالتالي ارتفاع الدخل الفردي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (04) :المتوسط السنوي لمعدل نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة للفترة 1995-2014.

المؤشرات	المتوسط السنوي للفترة 1995-2000	المتوسط السنوي للفترة 2000-2014	المتوسط السنوي للفترة 2005-2012
الناتج المحلي الاجمالي	3.1+	9.4+	3.29+
نصيب الفرد من PIB	0.9+	3.3+	10.47+
الاستهلاك الفردي	1.2+	4.9+	10.95+
الدخل التصرفي الفردي	3.7+	5.4+	-

المنارة للاستشارات
ww

أجور	1.1+	5.2+	14.66+
تضخم	3.6+	3+	3.67+

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر،2004.

إنّ النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 وتأكد خلال سنة 2011 . والشكل التالي يوضح معدلات الفقر خلال هذه الفترة.

الشكل (04): معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2011

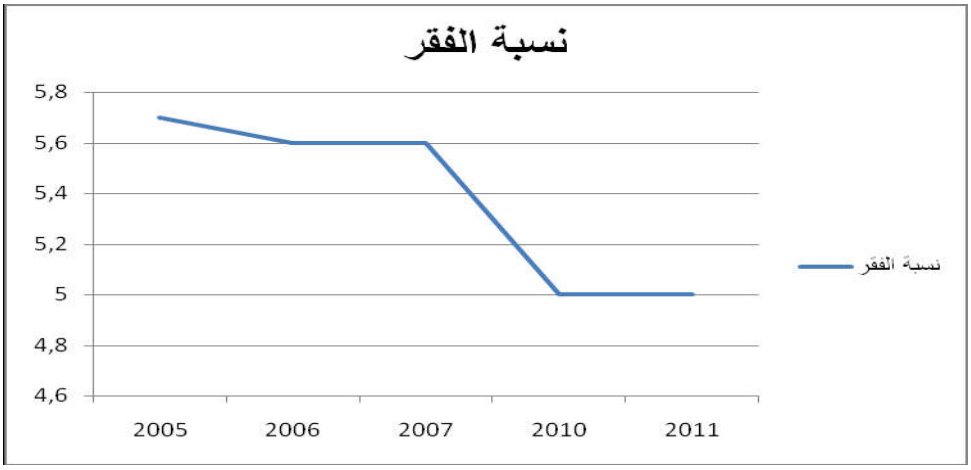

المصدر : تقرير التنمية البشرية،2008 .

3.4 مدى تحقيق الجزائر لأهداف مكافحة الفقر

التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر سنة 2000 بالعمل على ايجاد عالم يكون فيه التخلص من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة على رأس أولوياته. وقع على اعلان قمة الألفية 147 رئيس دولة، نتج عن هذا الاعلان ما اصطلح عليه بأهداف الألفية الانمائية تسعى الدول لتحقيقها بحلول 2015، هذه الأهداف جاءت على النحو التالي:

1.القضاء على الفقر المذقع والجوع،

2.تحقيق التعليم الابتدائي الشامل،

3.تشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أسباب القوة،

المنارة للاستشارات
ww

4.تخفيض معدل وفيات الأطفال،

5.تحسين صحة الأمهات،

6.مكافحة فيروس ومرض الايدز والملاريا، وغيرها من الأمراض،

7.ضمان استدامة البيئة،

8.إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

1.3.4 مؤشر عتبة الفقر

عند أخذ عتبة الفقر عند 1 دولار نجد أن نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% سنة 1988 إلى 0.8% سنة 2000، ثم إلى 0.6% عام 2005، ووصلت إلى 0.5% عام 2009،وبالتالي نجد أن الجزائر حققت الهدف الأوّل لبرنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2000،حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار إلى النصف. وبالتالي نجد أن الجزائر حققت هدف 2015 سنة 2004 ،حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف .والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (05) : نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا.

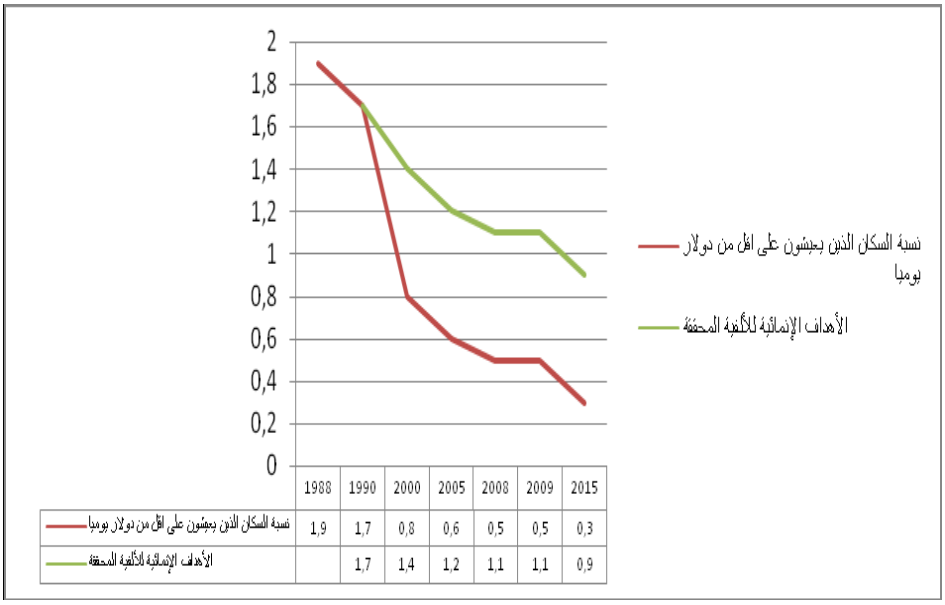

	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا	1,9	1,7	0,8	0,6	0,5	0,5	0,3
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة		1,7	1,4	1,2	1,1	1,1	0,9

Source :rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement,rapport établi par le gouvernement Algérien,Algérie,2011,p02.

المنارة للاستشارات
ww

2.3.4 مؤشر خط الفقر الغذائي

قدر المستوى الضروري الذي يجب أن يتحصل عليه كل فرد ب 2100 حريرة/يوم، واستعمل هذا الحد في الجزائر لقياس الفقر الغذائي، حيث نجد أن هدف 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحريرات الضرورية قد تحقق، لأن النسبة وصلت سنة 1988 ب 3.6%،وانخفضت النسبة إلى 1.6% سنة 2004.والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (06) : نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر

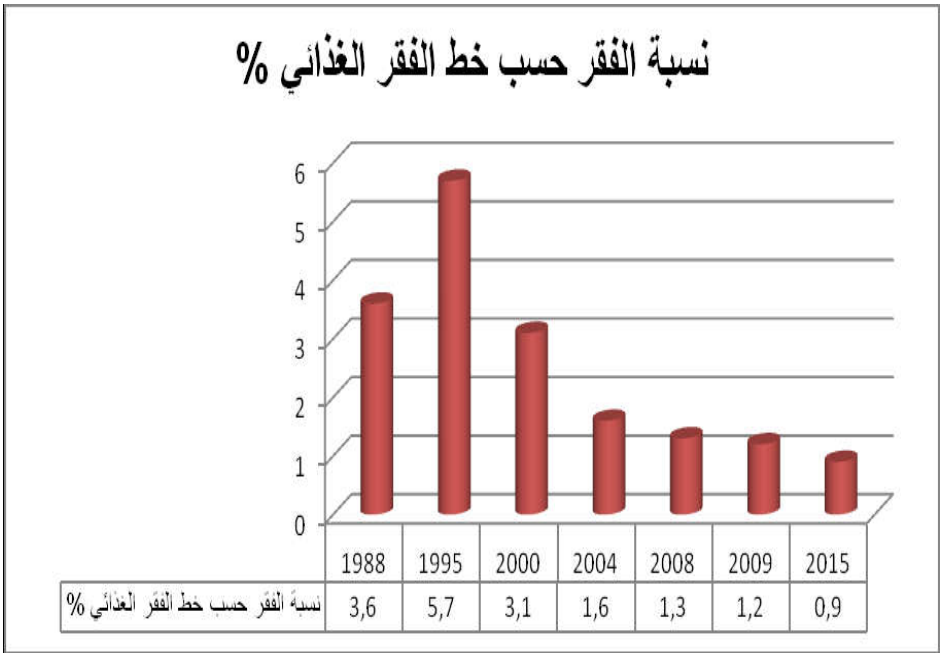

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement.

5. خاتمة:

ساهمت برامج الانعاش الاقتصادي في التخفيف من ظاهرة الفقر لكن لم تقضي عليها كليا، فالتحسن المسجل في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرامج التنموية، لا يعد مؤشرا عن تحقيق نمو قوي ومستدام لأنه كان بسبب عوامل ظرفية وخارجية تمثلت في ارتفاع أسعار المحروقات والتدخل الحكومي عن طريق تطبيق البرامج التنموية. بالنسبة إلى تحقيق

المنارة للاستشارات
ww

أهداف الألفية نجد أن الجزائر حققت هدف تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015،كما هدف 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحريرات الضرورية قد تحقق لأن النسبة وصلت سنة 1988 الى 3,6% وانخفضت النسبة الى 1,6 % سنة 2004 وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

وعموما نجد أن الانخفاض في معدل الفقر يبقى مؤقتا وغير مستدام، وبالتالي تطبيق هذه البرامج يبقى مؤقت ويفتقد للاستدامة نتيجة مواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في ايراداتها وهو البترول.

6. قائمة المراجع:

[1] -Lipton .M, **Defining and Mesuring Poverty,** Conceptual Issues, UNDP, New York ,2002,p198.

[2] - S.B Maliki, **Quantification de la pauvreté urbain et rural en Algérie**, cas de Tlemcen, mémoire de magister, université de Tlemcen, p 11.

[3] -Samir Bettaha, **Les Méthodes de Mesure de da Pauvreté , une Etude Théorique**, Thèse de Doctorat
Faculté Science Economique et gestion , Université de Tlemcen,2004 , p 16.

[4] - A.K.Sen ,Incame **Distribution and Employment, Three Notes on the Concept of Poverty**, International
Labour office,1978.

[5]- بسمة رحمن عودة، سوزان عبد الباقي حسن، **مشكلة الفقر الحضري في المجتمع العراقي المعاصر :دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية** ،مجلة القادسية في الأدب والعلوم، العدد الأوّل،2016،ص 03.

[6]- علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر البناني،بيروت،1996،ص151.

[7]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **مكافحة وازالة الفقر**، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول .- **العربية، نيويورك، 1997، ص12** .

[8]- علي عبد القادر علي، **حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، .- الكويت، **1223** ، ص**23** .

[9]- مرجع نفسه،ص24.

المنارة للاستشارات
ww

[10]- معتز سلامة، **الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية :الفقر في الوطن العربي**،(- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص222 .

[11] - Michael Todaro, **Economic development**, New York university, PP168-169.

[12]- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، CGAP - ، **التأمين الأصغر :استراتيجية إدارة المخاطر**، موجز الجهات المانحة رقم 16، البنك الدولي، 2003، ص 1-2.

[13]- ناثانيل جولد برج، **قياس أثر التمويل الأصغر :حصر للمصادر المعروفة**، سلسلة منشورات مؤسسة غرامين ، الولايات المتحدة .الأمريكية، 2005، ص29.

[14]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09،2013،ص46.

المنارة للاستشارات
ww